حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اعتراضات العكبري على النحاة ضمن العلاقات الإسنادية

عمر السعودي*

أستاذ مشارك/ جامعة الطفيلة التقنيّة/ كليّة الآداب/ قسم اللغة العربيّة وآدابها
alsoudiomar1987@yahoo.com

المستخلص

يمثل الفكر النحوي تأصيلاً وتفريعاً نتاجاً مهماً للغويين العرب منذ بدايات التصنيف اللغوي، وذلك أن النحاة اعتمدوا على أسس تأصيلية يحكمون بها على مسائلهم النحوية، وكانت تلك الأسس سبيلاً للاعتراض، أو لتقوية مذهب ما في مقابل الآراء النحوية الأخرى، أي إن فكرة الاعتراض عند النحاة لم تكن قائمة إلا على قاعدة تأصيلية دقيقة يعتمدون عليها.

وقد هدف هذا البحث إلى إظهار ملامح الفكر النحوي عند العكبري، وبيان موقفه من آراء النحاة ضمن العلاقات الإسنادية المختلفة، علاوة على وسائله التي اعتمدها في الحكم على هذه الآراء، وطريقة اعتراضه ومذهبه في ذلك.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أثبتناها في خاتمته.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة:

حين أراد العرب أن يضعوا مجموعة القواعد التي تنظم العملية التركيبية والبنيوية والتصويتية للغتهم اضطرهم ذلك إلى اللجوء لاستماع ما ورد من كلام العرب من نصوص شعرية، ونثرية كي يتوصلوا من خلال هذه النصوص إلى استقراء عام لطبيعة تلك القواعد اللغوية، وهذا الاستقراء العام بنتائجه غير التامة مكّن المُقعِّدين العرب من الوصول إلى فرضيات منحتهم بعض ملامح اللغة التقعيدية، خاصة في أبواب النحو المختلفة.

ولكن هذه القواعد التي وضعها النحاة وفقاً لما توصلوا إليه من نتائج ذلك الاستقراء لم تكن على درجة عالية من الإلزامية، وإنما كانت مجرد قواعد عامة تحوي في طياتها عدداً كبيراً من الاستثناءات، والشواذ، والخروجات على أصل القاعدة، علاوة على مجموعة كبيرة من الاعتراضات التي كان النحاة أنفسهم قد صاغها من أجل الوصول إلى أصل القاعدة النحوية، غير أن هذا الاعتراض لم يكن مجرد اعتراض فحسب، بل إنما كان مدعماً بالأدلة التي اعتمدها النحاة أنفسهم في وضع القواعد، كالسماع، والقياس، والتأويل، والتعليل وغيرها، فهذه الأصول هي ذاتها التي اعتمدها النحاة في الوصول إلى القاعدة، وهي ذاتها التي اعتمدوها أيضاً في الاعتراض على آراء بعضهم بعضاً.

ولقد وجدت هذه الآراء النحوية مكاناً واسعاً وحظاً وافراً في الدراسات القرآنية، خصوصاً أن هذه الدراسات القرآنية اشتملت على مقدار عالٍ من التحليل والتعليل والتأويل، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفكرة العقدية المرتبطة بالقرآن الكريم، إذ كان العلماء جميعاً يحاولون بشتى سبلهم منح هذا النص القرآني مزيداً من العناية والدراسة انطلاقاً من الفكرة العقدية التي أشرنا إليها من قبل.

ولما كان العكبري واحداً من أبرز نحاة القرن السابع الهجري، وواحداً من أبرز الباحثين في علوم القرآن التقت هاتان الميزتان في هذا العالم الفذ من أجل الوصول إلى فكر علمي متكامل يتناول كافة الأنماط التأويلية التي يحتاجها الباحث في علوم القرآن، فمن هنا رأيت أن أقدم هذه الدراسة للكشف عن أبرز الملامح النحوية التي اتسم بها العكبري في ميدان الاعتراضات النحوية على النحاة، ومن ثم الوصول إلى ترجيحاته ضمن هذه الاعتراضات، آخذاً بعين الاعتبار أن يكون ميدان هذه الدراسة ضمن كتابه "التبيان في إعراب القرآن".

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد المواضع النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة، وبيان منهجه في هذا الاعتراض، وبيان منهجه أيضاً في الترجيح بين الآراء، كما تهدف إلى توضيح المنهجية الفكرية التي يتبعها العكبري في اعتراضاته، وبيان أهم الأصول النحوية التي يجعلها داعماً له في تلك الاعتراضات، كما تهدف إلى ذكر أهم النحاة الذين اعترض عليهم العكبري.

ومن هنا فقد انقسم البحث إلى مجموعة من المسائل النحوية المتعلقة بقضايا الإسناد وفقاً لما وردت عند العكبري، ممهد لها بالحديث عن مفهوم العلاقات الإسنادية.

مفهوم العلاقات الإسنادية:

يشير مصطلح العلاقات الإسنادية إلى تلك الأنماط التركيبية التي تظهر في الجمل المختلفة، وذلك وفق نظام الإسناد العربي، سواء أكانت جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، أم جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، فإن هذه الجمل كلها تقوم على أساس من التعالق الإسنادي المعتمد على المسند والمسند إليه، واللذين يحققان بدورهما المعنى والتركيب ضمن تلك الجملة(١).

وبمقتضى موضوع هذه الدراسة فلقد أفرد الباحث مبحثاً خاصاً للحديث عن هذه العلاقات الإسنادية واعتراضات العكبري وترجيحاته ضمنها، وذلك على النحو الآتي:

إعراب الإسم المرفوع بعد (إن) الشرطية:

تقصد هذه المسألة للحديث عن مجيء الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية، فقد تقرر عند النحاة من خلال استقرائهم لنصوص اللغة بأن "إن، وإذا" الشرطيتين لا يليهما إلا الفعل، وإن حصل أن وليهما اسم فإنه يكون مرفوع على تقدير فعل مضمر، هذا كلام جمهور النحويين، ولقد قال به الأخفش أيضاً وابن مالك، غير أنهما قالا زيادة على ذلك بجواز أن يكون الاسم المرتفع بعد "إنْ، وإذا" مبتدأ، وما يليه الخبر(٢).

وفي قوله تعالى: "وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا"(٣).

يقول العكبري مبيناً موضع "امرأةٌ" من الإعراب: "امرأة مرفوع بفعل محذوف؛ أي: وإن خافت امرأة، واستُغني عنه بـ "خافت" المذكور، وقال الكوفيون: هو مبتدأ، وما بعده الخبر، وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مُنَاقِضٌ للفعل"(٤).

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وذلك أن الكوفيين يرون أن الاسم المرتفع بعد "إنْ أو إذا" الشرطيتين يصلح أن يكون مبتدأ، والفعل بعده الخبر، في حين أن البصريين لا يقولون بذلك، ويعدون هذا الاسم

المرتفع بعدهما فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، لأنهم يرون أن الشرط من خواص الأفعال ومتناقض مع الأسماء، فلا يصلح أن يكون الشرط داخلاً على الجملة الإسمية كدخوله على الجملة الفعلية[٥].

وعموماً فإن جمهور النحويين يقولون بقول البصريين، أي اعتبار الاسم المرفوع بعد "إن، وإذا" الشرطيتين فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهذا بخلاف قول الكوفيين والأخفش الذين يرون أن الفعل الذي يلي المرفوع هو الرافع له[٦].

وتتمثل حجة البصريين في عدم قبولهم لرأي الكوفيين بالحجة التي بيّنها العكبري نفسه في نصه السابق، وذلك أن أدوات الشرط تتعلق بالأفعال ولا تعلق لها بالأسماء، إذ لا يُتصور الشرط مع الاسم، بل إن الشرط يكون في الفعل، وذلك أمر يجعل من أدوات الشرط تلك مختصة بالأفعال دون الأسماء، الأمر الذي يدفع بالبصريين إلى عدم قبول قول الكوفيين[٧].

لم يكتفِ العكبري بالاعتراض على رأي الكوفيين في هذه المسألة فحسب، بل إنه وصف ذلك الرأي بأنه خطأ، مما يدلنا أن العكبري يرفض رأي الكوفيين جملة وتفصيلاً، ولا يرى له احتمالاً في الدرس النحوي.

خبر المبتدأ

يمثل خبر المبتدأ الجزء المكمل للجملة الاسمية في العربية، إذ به يصبح الكلام تاماً ذا معنى، ويدلّ على ذلك أن بهذا الخبر يقع التصديق أو التكذيب للجملة، فإذا قال القائل: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فإن التصديق أو التكذيب يقع على "منطلق" لا على "عبد الله"، فالخبر هو مناط اكتمال المعنى والجملة[٨].

في قوله تعالى: " التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ"[٩].

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "التائبون: يُقرأ بالرفع، أي: هم التائبون، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر: الآمرون بالمعروف وما بعده، وهو ضعيف"[١٠].

لقد بيّن العكبري أن اعتبار "التائبون" مبتدأ وخبره الآمرون بالمعروف وجه ضعيف في تأويل هذه الآية الكريمة، وإنما الوجه الأقوى عنده أن يكون "التائبون" خبراً، والمبتدأ ضمير محذوف تقديره: هم، وعموماً فإن هذا الوجه هو الراجح عند جمهور المفسرين[١١]، والدليل على أن "التائبون" خبر لمبتدأ محذوف قراءة من قرأ "التائبين" وهي قراءة عبد الله وأبي، إذ لا تخريج لهذه القراءة إلا على المدح، لذا فإن تخريج هذه القراءة على المدح يؤيد اعتبار "التائبون" في قراءة الرفع خبراً[١٢]. وبهذا القول قال أكثر المفسرين، ومن بينهم ابن عطية[١٣]،والجوزي[١٤] والنسفي[١٥]، وغيرهم.

إن القول باعتبار "الآمرون بالمعروف" خبراً للمبتدأ قول ضعيف، فعلاوة على ما ذكره العكبري من إضعاف هذا الوجه فإن الباحث يشير إلى تساوي المبتدأ والخبر في هذه الحالة في التعريف والتنكير، وليس هناك أي قرينة لفظية أو معنوية دالة على أيهما المبتدأ من الخبر، فالجميع صفات لهؤلاء المؤمنين، وبالتالي فإن المبتدأ يساوي الخبر تماماً، ومن هنا فإن هذا الوجه يضعف أكثر من الوجه السابق.

ولكي نؤكد هذا الوجه فلا بد لنا من تحكيم المعنى في نص الآية الكريمة، ومن هنا يتوجب علينا إيراد الآية السابقة لهذه الآية الكريمة حتى نتمكن من خلالها الوصول إلى المعنى السليم، إذ يقول سبحانه وتعالى: "إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ"[١٦].

وبناء على نص هذه الآية الكريمة يمكننا أن نرى أن المعنى العام في هاتين الآيتين الكريمتين يتناول الحديث عن المؤمنين عموماً، وهذا الحديث العام عنهم يؤيد أن يكون قوله: التائبون، العابدون، إخبار عن هؤلاء المؤمنين الذين تحدثت عنهم الآية السابقة بأن الله اشترى منهم أنفسهم، فكان من الأولى عدّ "التائبون" خبر، والمبتدأ ضمير مستتر يعود على المؤمنين الذين تحدثت عنهم الآية السابقة.

اسم كان الداخلة على الفعل المضارع:

تدخل "كان" على الجملة الاسمية ـ كما نعلم ـ فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولكن في بعض الحالات التركيبية يشكل أمر اسم "كان" مع خبرها، وفقاً لما يقتضيه النظام التركيبي للجملة، فقد يكون اسمها متقدماً، وقد يكون ضميراً مستتراً، وقد يكون ضميراً عائداً على متقدم[١٧]، وهذا ما سيظهر لنا في المسألة الآتية:

في قوله تعالى: " وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ"[١٨].

يقول العكبري في اسم "كان" في الآية الكريمة: "ما كان يصنعُ: وفي اسمها وجهان: أحدهما: هو ضمير ما وخبرها يصنع فرعون، والعائد محذوف، أي: يصنعه، والثاني: أن اسم كان فرعون، وفي "يصنع" ضمير فاعل، وهذا ضعيف؛ لأن يصنع يصلح أن يعمل في فرعون، فلا يُقدر تأخيره، كما لا يُقدر تأخير الفعل في قولك: قام زيدٌ"[١٩].

إن مما يُلحظ على هذه المسألة التي اعترض فيها العكبري على توجيه نحوي أنها متعلقة بجانب التفسير أكثر من تعلقها بجانب التركيب والنحو.

وفي موقف مغاير تماماً لموقف العكبري في الآية الكريمة فإن السمين الحلبي يضعف القول بأن اسم "كان" ضمير شأن مقدر؛ لأنه يرى أنه لا يجوز الفصل بين "كان" وما في حيزها بضمير الشأن، ويرجح السمين الحلبي أن يكون "فرعون" اسم كان، والفعل متضمناً لضمير عائد على فرعون، وهو في موضع خبر "كان"[٢٠]، وبهذا القول قال الخلوتي أيضاً[٢١].

وعموماً فإن العكبري قد احتج لما ذهب إليه بأن "يصنع" يصلح أن يعمل في "فرعون" فمن هنا لم يجز تقديم فرعون عليه، وأياً يكن الأمر فإن العكبري لم يُخطِّئ هذا القول، بل وصفه بالضعف فقط.

ويرى الباحث أن العكبري لم يكن مصيباً في تضعيفه لهذا القول، وذلك لأنه يجوز التقديم والتأخير في مثل هذه الحالة، فهي كقولنا: قام زيدٌ، وزيدٌ قام، مع الافتراق في الدلالة بين الجملتين، أما أن نصف توجيه أحد التركيبين بأنه غير صحيح أو ضعيف فإن الباحث لا يقول بهذا القول، بل يقول بجواز ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المفسرين كما رأينا قالوا بهذا القول أيضاً.

خبر الفعل الناسخ:

لا يختلف الأمر كثيراً بين خبر المبتدأ وخبر الفعل الناسخ، فما يثبت من أحكام لهذا يثبت لذاك، غير أن خبر الناسخ قد يحمل بعض الحالات المخصصة، كخبر "ليس" مثلاً واقتران الباء به، أو خبر أفعال المقاربة والرجحان والشروع حيث يلزم في بعضها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع[٢٢]، وهكذا، فإن خبر الناسخ لا يختلف كثيراً عن خبر المبتدأ إلا في بعض التفصيلات التي لا تؤدي إلى اختلال كبير في طبيعة التركيب، وهو ما تقصد إليه هذه المسألة.

في قوله تعالى: " لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ"[٢٣].

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "فأمة مبتدأ، وقائمة نعت له، والجار قبله خبره، ويجوز أن تكون أمة فاعل الجار، وقد وُضع الظاهر هنا موضع المضمر، والأصل: منهم أمة. وقيل: أمة رُفِع بسواء، وهذا ضعيف في المعنى والإعراب؛ لأنه منقطع مما قبله، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس، وقيل أمة اسم ليس، والواو فيها حرف يدل على الجمع، كما قالوا: أكلوني البراغيث، وسواء الخبر، وهذا ضعيف، إذ ليس الغرض بيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله، بل الغرض أن من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً"[٢٤].

لقد اعترض العكبري في كلامه السابق على رأيين هما:

الأول: عَدُّ أمة خبراً لـ "سواء"، وسواء هي سبب الرفع فيها، فالتقدير "ليسوا سواء أمة"، فتصبح الجملة بناء على ذلك في موضع خبر "ليس"، أي المعنى: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة[٢٥] وهو قول الفراء.

وقول الفراء هذا باطل، وذلك عائد إلى أنه يرفع أمة بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء يرفع بما ليس جاريا على الفعل ويضمر ما لا يحتاج إليه لأنه قد تقدم ذكر الكافرين فليس لإضمار هذا وجه[٢٦].

أما العكبري فقد استند في رده لهذا القول على حجتين هما:

الأولى، أن هذا التقدير ضعيف في المعنى، وذلك لأنه منقطع عما قبله.

الثانية: أنه لا يمكن أن تكون الجملة الاسمية من سواء ومرفوعها في موضع خبر "ليس".

الثاني: أما الرأي الثاني الذي اعترض عليه العكبري فيتمثل بعَدِّ أمة اسم "ليس"، وسواء خبرها، والواو في "ليس" حرف دال على الجمع، أي اعتبار هذه الجملة من قبيل لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة تجعل الضمير المتصل بالفعل حرفاً دالاً على التثنية أو الجمع، ثم تجعل المرفوع فاعلاً[٢٧].

ومما يمنع من اعتبار هذه الجملة من قبيل أكلوني البراغيث وهو قول لأبي عبيدة أنه قد تقدم ذكر أهل الكتاب في الآية، في حين أن جملة: أكلوني البراغيث، لم يتقدم ذكر البراغيث، فلا يصح عدها من قبيل أكلوني البراغيث مع عدم موافقتها لنظام تلك الجملة[٢٨].

ومن العلماء الذين لم يوافقوا هذين الوجهين الزمخشري الذي رجح أنها جملة مستأنفة[٢٩]، وهذا الاستئناف جاء لبيان نفي الاستواء، و بذلك قال البيضاوي[٣٠]، و أبو حيان [٣١].

وعموماً فإن العكبري قد بيّن حجته في اعتراضه على هذا الوجه في الآية الكريمة، والحجة متمثلة بناحية تفسيرية معنوية على أساس أن الغرض من الآية الكريمة بيان أن من هؤ مؤمنٌ ومن هو كافرٌ، وليس الغرض بيان تفاوت الأمة التالية لآيات الله.

وفي قوله سبحانه وتعالى: " مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ"[٣٢].

يقول العكبري: "خبر كان محذوف تقديره: ما كان الله مريداً لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر "ليذر"؛ لأن الفعل بعد اللام ينتصب بـ "أن"، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبر كان هو اسمها في المعنى، وليس الترك هو الله

تعالى، وقال الكوفيون: اللام زائدة، والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف؛ لأن ما بعدها قد انتصب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بـ "أن" فسد بما ذكرنا"[٣٣].

لقد اعترض العكبري على الكوفيين في رأيهم القائل بأن اللام في هذه الحالة زائدة، والفعل خبر "كان"، فهو يرى أن الخبر هو اسم كان في المعنى.

إن هذه اللام التي اتصلت بالفعل "يذر" لام الجحود، والمصدر المؤول منها ومما بعدها في موضع نصب خبر كان، وهذا ما يفهمه الباحث من كلام المبرد[٣٤]، والزجاجي[٣٥]، والمرادي[٣٦].

وحينما اعترض العكبري على قول الكوفيين بيّن أنهم حينما جعلوا الفعل خبر "كان" وقعوا في الإشكال، فإذا كانت اللام زائدة فكيف عملت؟ وهذا صحيح في شقه الأول، وإذا لم تكن زائدة فإنها عملت بوساطة "أن" وهو قد بيّن ضعف هذا الوجه.

يرى الباحث أن القول بأن "ليذر..." هي خبر "كان" صحيح، وأن ما ساقه العكبري من تعليل لعدم صحة هذا الوجه لم يكن مقنعاً، خاصة عده أن خبر كان هو اسمها في المعنى، ولا يرى الباحث أن خبر كان هو اسمها في المعنى، وبناء على ما ذكره النحاة الآخرون من أن المصدر المؤول من لام الجحود وما في حيزها يقع خبراً لـ "كان" فإن الباحث يقول بهذا القول، ويرد اعتراض العكبري على الكوفيين في ما ذهبوا إليه والله أعلم.

مجيء كان زائدة:

يشير النحاة إلى أن "كان" تزاد في الكلام بلفظها الماضي، وقلما تُزاد بلفظها المضارع، وهذه الزيادة التي تطرأ على "كان" لا تصحّ إلا في حشو الكلام، في حين أن الأخفش أجاز زيادتها في آخر الكلام[٣٧].

وذكرت بعض المظان النحوية زيادة (كان) بين الشيئين المتلازمين، كما هو بين المُبتدأ وخبره، كما في : زيدٌ كان قائمٌ، وبين الفعل ومرفوعه، وسُمِعَ في ذلك قولهم : ولدت فاطمة بنتُ الخُرشُبِ الأنماريّة الكَمَلة من بني عبس، ولم يوجد كان أفضل منهم، وبين الصلة والموصول كما في :جاء الذي كان أكرمته، وبين الصفة والموصوف [٣٨]، وقد سُمِعَ في ذلك :

فكيْفَ إذا مررت بدار قوْمٍ وجيرانٍ لنا كَانُوا كِرَام[٣٩]

ومما شذ في زيادتها ما جاء بين حرف الجر ومجروره : كما في قول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بَكْرٍ تسَامَى على كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[٤٠]

وجاءت شاذة بزيادتها بلفظ المضارع، كما في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ [٤١]

أورد العكبري بعد قوله تعالى: " كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ"[٤٢].

إذ يقول: "قيل: كنتم في علمي، وقيل: هو بمعنى صرتم، وقيل: كان زائدة، والتقدير: أنتم خير، وهذا خطأ؛ لأن "كان" لا تزاد في أول الجملة، ولا تعمل في خير"[٤٣].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق حديثاً على موضع "كنتم" من الآية الكريمة، فذكر فيها ثلاثة أوجه، كان الوجه المعترض عليه عنده قوله: إن ""كان" زائدة هاهنا، فقد وصف هذا القول بأنه خطأ، ولم يكتفِ بتضعيفه، فليس الأمر عنده ضعيف فحسب، إذ إن المعروف عند النحاة عموماً بأن "كان" تزاد في حشو الجملة ولا تزاد في أولها أو آخرها، وهذا كثير مع ما التعجبية، مثل: ما كانَ أحسنَ زيداً! والأكثر أن تزاد بلفظ الماضي.[٤٤].

والعكبري عند حديثه عن زيادة "كان" وبيانه أن هذا الوجه ضعيف، بيّن أن سبب عدم زيادة "كان" هو مجيئها في أول الكلام، والقاعدة النحوية تقول بأنها لا تُزاد في أول الكلام، فمن هنا رأى العكبري تخطئة هذا القول[٤٥].

وعموماً فإن "كان" تزاد في الكلام بشرطين اثنين هما: الأول: أن تكون بلفظ الماضي، فلا يصح أن تكون بلفظ المضارع، وشذ قول من قالت: أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، فإذا توافر هذان الشرطان جاز زيادة "كان"[٤٦]، وهذان الشرطان كما نرى لم يتوافرا في الآية السابقة حتى تُعد "كان" زائدة.

وأكثر أهل التفسير لم يقولوا بزيادة "كان" في هذه الآية الكريمة، يذكر الباحث منهم السمين الحلبي[٤٧]، وابن عادل الحنبلي[٤٨]، وعموماً فإن حجة العكبري قوية في اعتراضه على من قال بجواز زيادة "كان" في هذا الموضع، إذ تمثلت حجته بشيئين هما:

الأول: أن هذا الموضع ليس من مواضع زيادة "كان" في الدرس النحوي العربي.

الثاني: لو أن "كان" في هذا الموضع زائدة لما عملت النصب في "خيرَ" إذ الصواب حين تزاد "كان" ألا تعمل في ما بعدها، فلما عملت دل على عدم زيادتها.

ومن هنا كان العكبري حازماً في رده لهذا الوجه ووصفه بأنه وجه خاطئ.

ويرى الباحث أن الفعل كان هنا غير عامل، وليس المقصود به العمل الذي يعمله الفعل الناقص وهو النسخ، وإنما الغرض منه هو إعطاء البعد الزماني للفعل المضارع بعده ليدل على الزمن الماضي المستمر، فالفعل المضارع هنا لا يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل، وإنما يدل على الزمن الماضي، ولا يدل على الزمن الماضي الذي يدل عليه الفعل الماضي، وإنما يدل على الماضي المستمر الذي دل عليه باستخدام الفعل كان، وهذا كل فعل مضارع يقترن بكان، إذ يأخذ من كان الدلالة على المضي، ومن المضارع على الاستمرارية.

إن واسمها وخبرها:

تدخل "إنّ" وأخواتها على الجملة الاسمية فتعمل فيها، إذ تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهي بذلك بعكس "كان" وأخواتها وسائر الأفعال الناسخة(٤٩).

وفي قوله تعالى: " قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى"(٥٠).

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "ويقرأ "إنّ" بالتشديد، وهذان بالألف، وفيه أوجه: أحدها: أنها بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر، والثاني: أن فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً، وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء ذلك في ضرورة الشعر. وقال الزجاج: لهما ساحران، فحذف المبتدأ، والثالث: أن اللغة هاهنا علامة التثنية في كل حالة، وهي لغة لبني الحارث، وقيل لكنانة"(٥١).

و قد أشارت المؤلفات اللغويّة الحديثة إلى هذه الظاهرة اللغويّة، ووصفوها بإجراء بعض العرب المثنى بالألف دائما ونسبت إلى قبيلة بلحارث بن كعب وخثعم، ومراد وزبيد، وعذره، وكنانة،وهمدان، ومزداه، وجميعها قبائل غربية يمنية، كما اشتركت قبائل من الشرق بهذه الظاهرة كما في قبيلة ربيعة، وبكر بن وائل، وبني ربيعة (٥٢) ووصف بعضهم هذه الظاهرى بالرواسب اللغويّة (الصرفية) التي خلفتها اللغات القديمة في عصور غابرة لا يمكن تحديدها بدقة (٥٣) في حين عدها آخرون من قبيل الأدب الشعبي للعرب القدماء (أدب القبيلة) الذي على الرغم من إهمال رواة اللغة القدماء له،إلا انه تسربت الينا بعض شواهده (٥٤).

لقد اعترض العكبري على الوجهين الأولين من تأويل مجيء "هذان" بالألف دون الياء، مع أنها في موضع نصب، وحق المثنى في حال النصب أن ينصب بالياء لا بالألف، وقال بذلك عموم النحاة ومنهم ابن مالك(٥٥)، وابن الصائغ(٥٦)، والمرادي(٥٧)، وابن هشام(٥٨)، وغيرهم، إذ قالوا بأن تأويل هذه الآية الكريمة على لغة بلحارث بن كعب الذين يجعلون المثنى بالألف في كافة أحواله، ومنه قول الراجز:

إنَّ أباها وَأبا أباها قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها (٥٩)

والأولى أن يقول: إن أباها وأبا إبيها قد بلغا في المجد غايتيها، لكنه أجراها على لغة بلحارث بن كعب(٦٠).

وكما أشار الباحث من قبل فإن أكثر النحاة يرجحون اعتبار هذه الآية الكريمة على لغة بلحارث بن كعب.

ولقد اعترض العكبري كما رأينا على الوجهين الأولين: اعتبار "إن" بمعنى نعم، وتقدير ضمير شأن محذوف، فكلا الوجهين غير جائز عنده، واحتج لهذا الموقف بحجة تركيبية متمثلة بوجود اللام في خبر "إن" إذ لا يستقيم وجود هذه اللام في الخبر إذا لم تكن "إن" على بابها، فهي في أصلها لام الابتداء، ثم صارت اللام المزحلقة بسبب وجود "إنّ" في بداية الجملة ولا يصح الجمع بينهما في بداية الجملة(٦١)، فوجود هذه اللام ينفي احمال احتمال أن تكون "إن" بمعنى نعم، أو أن يكون هناك ضمير شأن مقدر في الآية الكريمة، وذلك لأن اللام دخلت على الخبر وسبقته باسم إنَّ.

العطف على اسم إنَّ قبل تمام الخبر:

وهذه المسألة إحدى المسائل الخلافية بين النحاة، فقد رأى الكسائي من نحاة الكوفة أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل مجيء الخبر على كل حال، سواء أكان عمل "إن" ظاهراً أم لم يظهر، فأجاز قولنا: إن زيداً وعمرو قائمان، وقولنا: إنك وعمرو قائمان، في حين أن الفراء لم يجز كل هذا، وإنما أجاز العطف بالرفع على موضع "إن" في حال عدم ظهور عملها، وذلك نحو قولنا: إنك وعمرو قائمان، فإن عمل "إن" لم يظهر في مثل هذا المثال، في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر مطلقاً(٦٢).

في قوله سبحانه وتعالى: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"(٦٣).

لقد تناول العكبري الحديث عن سبب ارتفاع "الصابئون" في الآية الكريمة، وبين مجموعة من الوجوه والتأويلات التي وردت في الآية الكريمة، واعترض على بعض هذه الوجوه، ومن بينها وجه العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، يقول العكبري: "الثاني: أنه معطوف على موضع "إن"، كقولك: إن زيداً وعمروٌ قائمان، وهذا خطأ؛ لأن خبر إن لم يتم، وقائمان إن جعلته خبر "إن" لم يبقَ لعمرو خبر، وإن جعلته خبراً لعمرو لم يبقَ لـ "إن" خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد"(٦٤).

لقد تناول العكبري في هذه المسألة حديثاً عن ارتفاع "الصابئون" في الآية الكريمة، واشتمل الحديث بياناً لقول بعض النحاة بأنه يجوز العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، غير أن العكبري رفض هذا القول، وبيّن سبب فساده، وهو أنه فاسد من جهتي التركيب والمعنى، ولقد رفض جمهور النحاة من البصريين هذا الاعتبار في العطف على اسم "إن"، فإن قولك: إن زيداً قائمٌ، يعني أن "إن" قد عملت في زيد وفي قائم معاً، فإذا قلت: إن زيداً وعمروٌ قائمان، فإن النصب في زيد جاء من العامل "إن" أما عمرو فهو مرفوع، وليس هناك عامل للرفع في مثل هذا الموضع سوى الابتداء، فيصبح الخبر بذلك مرفوعاً بعاملين: "إن" والابتداء[٦٥].

وعموماً فإن موقف الكوفيين من هذه المسألة لم يكن واحداً، فقد ذهب الكسائي إلى أنه يجوز العطف على اسم "إن" قبل مجيء الخبر دون شرط أو قيد، وذهب الفراء إلى أنه يجوز العطف على اسمها قبل مجيء الخبر بشرط ألا يظهر عمل "إن" في اسمها، أما إذا ظهر عملها فلا يجوز العطف حينئذ[٦٦].

وقد تمسك البصريون في حجتهم من ناحية تركيبية بحتة متمثلة بفكرة العامل وازدواجها في حال العطف بالرفع على اسم "إن" قبل مجيء الخبر، فإذا جاز لنا ذلك فإن قولنا: إن زيداً وعمرو قائمان، يشتمل على ازدواج في عامل الرفع في "قائمان" إذ إن زيداً منصوب بـ "إن" وعمروٌ مرفوع بالابتداء، وهنا يتوجب على هذين العاملين أن يعملا الرفع في "قائمان" إذ إنه لا مندوحة من عده خبراً لزيد ولعمرو على السواء، ومن هنا يظهر الازدواج في العامل، مما يضعف هذا القول[٦٧].

أما موقف السيوطي من هذه المسألة فإننا رأينا أنه يؤيد قول البصريين ويرفض قول الكوفيين، بل إنه وصف قولهم بأنه خطأ، وعلاوة على ذلك فقد زاد على حجة البصريين حجة أخرى متمثلة بالمعنى، فإن عد "قائمان" خبراً لزيد ولعمرو يؤدي إلى خلل في المعنى، وذلك لأن الخبر بالمثنى يقع على المفرد، وهو أمر منافٍ للمعنى ومغاير لطبيعة التركيب.

إعراب الاسم المرفوع المُفسِّر لضمير الفاعل:

تقوم الجملة الفعلية في العربية على الفعل والفاعل، ويمثل هذان العنصران عمدتي هذه الجملة، ولا بد لكل جملة من فاعل، ولا بد أن يكون الفاعل واحداً، وقد سُمع عن العرب مجيء نمط تركيبي هو "أكلوني البراغيث"، إذ يرد فيه فاعلان، فكان لا بد من تأويله بما يتفق مع القاعدة النحوية، فقيل إما أن يكون الضمير فاعلاً والاسم بدلاً، أو أن يكون الضمير علامة دالة على الجمع والاسم هو الفاعل، وإما أن يكون الضمير فاعلاً وجملته خبر مقدم، والاسم المرتفع مبتدأ مؤخر[٦٨].

وفي قوله سبحانه وتعالى: " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ"[٦٩].

لقد تحدث العكبري عن سبب ارتفاع "كثير" في الآية الكريمة، فقال: "كثيرٌ منهم: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: العمى والصم كثير، وقيل: هو بدل من ضمير الفاعل في صموا، وقيل: هو مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، أي: كثيرٌ منهم عموا...، وهو ضعيف؛ لأن الفعل قد وقع في موضعه، فلا يُنوى به غيره، وقيل: الواو علامة جمع لا اسم، وكثيرٌ فاعل عموا"[٧٠].

لقد ذكر العكبري في نصه السابق الأوجه الإعرابية المحتملة في رفع "كثير" من الآية الكريمة، غير أنه اعترض على واحد من هذه الأوجه فحسب، ألا وهو الوجه الذي يعد "كثير" مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبر له، ووصف هذا الوجه بأنه ضعيف.

لقد جاءت هذه الآية الكريمة وفق لغة سُمعت عن العرب ألا وهي اللغة التي سماها سيبويه بلغة أكلوني البراغيث، وبيّن أن الواو فيها علامة للجمع، فلا يجوز حذفها، وكذلك إذا كانت ألف الاثنين، أو نون النسوة، فإن هذه تكون علامات للتثنية والجمع، والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل، وقد أجاز أيضاً أن يكون بدلاً، ولم يذكر الوجه الثالث من هذه الوجوه[٧١].

ولقد قصد العرب الذين قالوا بهذه اللغة بيان أن الفعل لاثنين أو لجماعة وليس للواحد، كما كان الحال في دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل لبيان أن هذا الفعل للمؤنث وليس للمذكر، فما هذه إلا علامات دالة على التثنية والجمع[٧٢].

إن ما دفع النحاة إلى إيجاد مثل هذه التأويلات التركيبية في هذه اللغة المنقولة عن العرب افتراضهم قواعدياً أن الفعل ليس له إلا فاعل واحد، ومن هنا فلا يصح اعتبار فاعلين للفعل الواحد، غير أنهم حين لاحظوا هذا النظام التركيبي في بعض لغات العرب وقعوا في إشكال تركيبي متمثل بوجود فاعلين: الأول ضمير والثاني اسم ظاهر، فكان أكثر النحاة على اعتبار الضمير علامة للتثنية أو الجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل الحقيقي للفعل[٧٣].

ويبين لنا المرادي أن هذه اللغة كثيرة في العربية، إذ نسبت إلى غير قوم من العرب، وقد نسبها بعض النحويين إلى قبيلة طيء، ولا يصح لنا إنكارها، وأن من أنكر هذه اللغة فليس بمصيب، بل هو مخطئ، وجميع التأويلات التي ذكرها العكبري أوردها المرادي ووصفها بأنها مقبولة عنده، ولم يضعف أياً منها [٧٤].

وقد ذكرت شواهد عديدة على هذه اللغة كما في قوله تعالى : ((وأسروا النجوى الذين ظلموا)) [٧٥]، وقوله – صلى الله عليه وسلم – ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) [٧٦]

كذلك قول الفرزدق :

ولكن دَيَافِيُّ أبوه وأمه بحوْرَانَ يَعْصِرن السَّلِيَط أقاربُه [٧٧]

وقد وصف علماء اللغة الحديث هذه الظاهرة اللغويّة بالركام اللغوي [٧٨] الذي تبقى في العربيّة من اللغات القديمة .

أما العكبري فإنه لم يرفض هذا الوجه في تأويل الآية القرآنية الكريمة، بل إنه وصفه بالضعف، وبيّن حجته في تضعيف هذا الوجه بوصفه أن موضع الفعل هاهنا لا ينوى فيه غيره، فكيف يمكنا أن نقول إن الفعل وما في حيزه خبر، والاسم المرتفع بعده مبتدأ، إنه يرى أن مثل هذا التأويل يخرج الفعل عما نُوي له، لذا لم يستقم الأمر عنده، وبذلك اعترض على من قال بهذا القول.

الخاتمة:

وفي نهاية الحديث عن اعتراضات العكبري على النحاة ضمن العلاقات الإسنادية يشير الباحث إلى النتائج الآتية:

إن أكثر اعتراضات العكبري تأتي دون إشارة إلى صاحب القول أو الرأي، بل يكتفي العكبري بذكر "قيل، وقيل، وقيل... وهكذا".

إن من أشار إليهم العكبري في اعتراضاته عموماً الكوفيون، ولكن دون ذكر لأسماء بعضهم أو أحدهم.

كثيراً ما يصف العكبري الوجه النحوي بأنه خاطئ، وهذا يدلنا على أن العكبري يرفض ذلك الوجه جملة وتفصيلاً، في حين أنه في بعض الأحيان يصف الوجه النحوي بأنه ضعيف، أو ما شابه ذلك من الأوصاف، مما يدلنا على أن هذا الوجه مقبول في العربية، أو له وجه نحوي مستصاغ في اللغة.

Abstract

AL-Okbari's objections on the grammarians according to the relationships

By Saudi Omar

The grammatical thought (rooting and division) performs an important results for the Arab grammarians since the beginning of the linguistic classification. The grammarians depended on rooting basics to judge their grammatical issues. These basics were ways of objection or strengthen a doctrine comparing with other grammarian's opinions. As the objective thought according to the grammarian was depending on an accurate, original base to depend on.

This research aimed to show the features of the grammatical thought for AL-Okbari, and to show his opinion of other grammarians involving the different relationships, adding on that the tools he used to examine these opinions , and the way he used to object and even the doctrine he followed .

The research achieved some results that have been proved in the conclusion.

الهوامش

[١]- انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (١٩٨٧م). رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٦١.

[٢]- انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (١٩٩٠م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٢١٣.

[٣]- سورة النساء، آية: ١٢٨.

[٤]- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ج: ١، ص: ٣٩٥.

[٥]- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة، ص: ١٤ ـ ١٥.

[٦]- الأزهري. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٣٧.

[٧]- انظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٥٨٧.

[٨]- ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة ـ مصر، ج: ١، ص: ٢٢٧.

[٩]- سورة التوبة، آية: ١١٢.

[١٠]- العكبري. التبيان، ج: ٢، ص: ٦٦٢.

[١١]- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (٢٠٠٢م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٥، ص: ٩٨.

[١٢]- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: ٢، ص: ٣١٤.

[١٣]- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٣، ص: ٨٨.

[١٤]- الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٤٢٢هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٣٠٣.

[١٥]- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (١٩٩٨م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٧١٢.

[١٦]- سورة التوبة، آية: ١١١.

[١٧]- انظر: الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ج: ٣، ص: ٢٤٤.

[١٨]- سورة الأعراف، آية: ١٣٧.

[١٩]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٥٩٢،لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقراءات القرآنية.

[٢٠]- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا، ج: ٥، ص: ٤٤١.

[٢١]- الخلوتيروح البيان، ج: ٣، ص: ٢٢٤.

[٢٢]- انظر مثلاً: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ١١.

[٢٣]- سورة آل عمران، آية: ١١٣.

[٢٤]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٢٨٦،لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقراءات القرآنية

[٢٥]- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٢٣٠.

[٢٦]- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٤٢١هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١٧٦.

[٢٧]- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ج: ١، ص: ٧٨.

[٢٨]- النحاس. إعراب القرآن، ج: ١، ص: ١٧٦.

[٢٩]- الزمخشري. الكشاف، ج: ١، ص: ٤٠٢.

[٣٠]- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (١٤١٨هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٣٤.

[٣١]- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (١٤٢٠هـ). البحر المحيط ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٣، ص: ٣٠٨.

[٣٢]- سورة آل عمران، آية: ١٧٩.

[٣٣]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٣١٤.

[٣٤]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ج: ٢، ص: ٧.

[٣٥]- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (١٩٨٥م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ص: ٦٩.

[٣٦]- المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (١٩٩٣م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١١٦.

[٣٧]- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: ١، ص: ٥٠١.

[٣٨]- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمذاني المصري (ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ، ج:1 ، ص : 230 =231

[٣٩] - ابن هشام ، جمال الدين أبي محمدعبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت 761 هـ) ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تحقيق وتعليق :عباس مصطفى الصالحي ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1986،ج:1،ص :252

[٤٠]- المصدر نفسه ، ج:1،ص :252

[٤١]- المصدر نفسه ، ج:1،ص :252

[٤٢]- سورة آل عمران، آية: ١١٠.

[٤٣]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٢٨٤.

[٤٤]- انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٤١١ ـ ٤١٣.

[٤٥] - انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ج:1، ص :229 ، قال : في اللوح المحفوظ ومعناه انتم خير أمة ، وكقوله (واذكروا غن كنتم قليلاً فكثركم) و (إذ انتم قليل مستضعفون في الأرض) فإضمار كان في مثل هذا واضمارها سواء ، وانظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ج:1، ص:175 ويرى أنه يجوز أن تكون كنتم زائدة أي أنتم خير أمة

[٤٦]- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

[٤٧]- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: ٣، ص: ٣٤٩.

[٤٨]- ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (١٩٩٨م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٣، ص: ٤٦٤.

[٤٩]- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: ١، ص: ٥٥.

[٥٠]- سورة طه، آية: ٦٣.

[٥١]- العكبري. التبيان، ج: ٢، ص: ٨٩٥.

[٥٢] - الجندي ، أحمد عم الدين ،اللهجات العربية في التراث ،الدار العربية للكتاب ،د.ط ، 1983 ص: 62-63

[٥٣] - استيتيه ، سمير ، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج ، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي ، إربد ، الطبعة الثانية ، 2008، ص : 609

[٥٤] - عبدالتواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة السادسة ،1999 ص86

[٥٥]- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: ١، ص: ١٨٨.

[٥٦]- ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (٢٠٠٤م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١٩٥.

[٥٧]- المرادي. الجنى الداني، ص: ٣٩٨، مع الإشارة إلى أنه قد ذكر سائر الأوجه الأخرى.

[٥٨]- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ١، ص: ٨٤.

[٥٩] - ابن هشام ، تلخيص الشواهد ، ص 58

[٦٠]- انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (١٩٩٥م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: ١٥٧، والمبرد. المقتضب، ج: ٢، ص: ٣٦٤.

[٦١]- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ١، ص: ٣١١.

[٦٢]- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١٥١.

[٦٣]- سورة المائدة، آية: ٦٩.

[٦٤]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٤٥١.

[٦٥]- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (١٩٩٩م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

[٦٦]- الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٥١، مسألة: ٢٣.

[٦٧]- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، ج: ٣، ص: ٢٢٩.

[٦٨]- ابن مالك. شرح الكافية، ج: ٢، ص: ٥٨٢.

[٦٩]- سورة المائدة، آية: ٧١.

[٧٠]- العكبري. التبيان، ج: ١، ص: ٤٥٣،انظر:الأخفش ،أبا الحسنسعيد بن مسعده (ت215هـ) إعراب القرآن ،تحقيق:هدى محمود قراعه،مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ج:2، ص :474 ، قال :وإن شئت جعلت الفعل للآخر فجعلته على لغة (أكلوني البراغيث)، وانظر :الفراء، معاني القرآن ، ج:1 ، ص :277 الذي ساق قول الاخفش ، انظر : النحاس ،إعراب القرآن ، ج:1، ص:317 الذي ذكر قولاً مشابهاً لقول الفراء.

[٧١]- سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ١٩، وص: ٧٨.

[٧٢]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ج: ١، ص: ١٧٢.

[٧٣]- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (١٩٩٢م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١٢٨.

[٧٤]- المرادي. الجنى الداني، ص: ١٧٠ ـ ١٧١.

[٧٥] - سورة الانبياء ، آية رقم ٣

[٧٦] - البخاري ، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هـ) ، صحيح البخاري (1422هـ)،ت: زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ، ج: 9 ، ص:142

[٧٧] - الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس ، ديوانه ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1987، ص : 44

[٧٨] - عبدالتواب ، بحوث و مقالات في اللغة ، ص67